السراج صفة عند غيره وعليه فتش وانما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة
تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى النعت
والمراد عليه من النعت ما يراد به المخاطب معرفة فاذا اتيت ذكرت رجعنا
الى التفصيل وبنيا على مذهب س في ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول
المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات
المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى
انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر واشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا
الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاي وبابها لمشابهته لفظا الصفة المشبهة في كونه
على ثلاثة وصاعدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه
الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فروعي ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية
وان كانت على حرفين كما في قوله • فولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض •
لمشابهته لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول
موصوفا فلم يعرف لهما الا قطعيا على قول الزجاج ان الموقون صفة لمن امن
كامنة والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي اللام
وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر
لانه اعرف من العلم اذا اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة
فلا يوصف الا بذي اللام والموصول لما يجي وكان القياس ان يوصف بكل واحد
من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لا يوصف
الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه
يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع
منه تعسف وعلى مذهب س لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف
موضوعا فقلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام
وبالمضاف الى المضمر اخر والى العلم والى كل واحد من المبهمين واما المضاف الى العلم
فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد
من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل واحد
من المبهمين وبذي اللام ثم بالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذي اللام
فينعت بذي اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب
س الذي عليه الجمهور ولكن بعد ان عرفت مذهب غيره ان نصف المعارف بعضها ببعض
على وفق مذاهبهم وان جا على غير ما تقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف
على ما سبق وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف
الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كما مر لهذا المرء ذو جاء ساعيا •
قوله وانما التزم وصفه اي بذي اللام للابهام ومن ثم ضعف
بهذا الابيض وحسن بهذا العالم • كانه سئل فقيل كان الواجب

١٤٨

بها على ذلك الموصوف اخص ومساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذي
اللام وبالمضاف الى احد الثلثة وهو لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا
الذي قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة
مبهم الذات وانما تعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما
قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم
يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما او تعريف المضاف بالمضاف اليه
والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي
يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفا مستعارا فاقتصر على
ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام
فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي تقع صفة ذو لام وان كانت
زائدة الا ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في
باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف
بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي من جهة ان المراد من وصف المبهم
تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص
بنوع دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف بهذا العالم فان
العالم يختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا باس ان
نذكر بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت وهي اقسام احدها جمع الاوصاف
مع تفرق الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان
متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا
جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاني
زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاني زيد وعمرو الظريفان ورايت
رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت المذكر على التانيث كما رايت
والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر المبتدا
والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمير مقبلون وجاني زيد وهند والحمار مسرعين
وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف واحد فلا يقول هذه
ناقة وفصيلها الراتعان ولا الراتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت
تعريفا وتنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما في نعت مقطوع
نحو جاني رجل وزيد الظريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت
زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما
في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد معمولا
اول وثانيا وان كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا
معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد كل واحد منهما بوصف او تجمعهما
في نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقي زيد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)